

محاضرة الثالثة

الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى (أوروبا والعالم الإسلامي)

ظهرت في العالم في فترة العصور الوسطى حضارتان وهما: الحضارة المسيحية قبي العالم أوروبا، والحضارة الإسلامية التي ظهرت في الجزيرة العربية.

أولاً) الفكر الاقتصادي في أوروبا

من أجل الوقوف على بعض الأفكار الاقتصادية في العالم الغربي في أوروبا من المهم عرض لمحة حول اختيار العالم القديم والنشأة النظام الإقطاعي الذي كان سائد في هذه المنطقة والعصر، وكذا التعرض لنشأة النظام الإقطاعي وخصائصه من الناحية الاقتصادية، ثم التعرّيج على دور الكنسية لما لها من تأثير على مختلف الأفكار في ذلك الوقت.

1) انهيار العالم القديم: تطلق عبارة العصور الوسطى للفترة الممتدة منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية على يد القبائل الجرمانية في القرن 5 م، واستمرت حتى سقوط القسطنطينية على يد الأتراك في القرن 15 م. هيئت عوامل انحلال الإمبراطورية الرومانية الغربية السقوط على يد القبائل الجرمانية، وكذلك الحال بالنسبة للإمبراطورية الرومانية الشرقية والفارسية على يد الغزوات التي شنّها العرب على إثر ظهور الإسلام، ومن هنا انهار العالم القديم وظهرت مرحلة العصور الوسطى.

2) نشأة النظام الإقطاعي: كان النظام الإقطاعي (إقتصادي، اجتماعي وسياسي) هو السائد في العصور الوسطى في أوروبا. وقد نشئ هذا النظام بداية بزوال روما التي زالت معها الحكومة المركزية، على الرغم من محاولة القبائل الجرمانية إقامة حكومة مركزية إلا أنّها فشلت في ذلك، مما استوجب تنصيب حكاماً وقادة على كل إقليم، هؤلاء الحكام استطاعوا تقوية مركزهم في تلك الأقاليم، ومن ثم ظهر الإقطاعية التي يحكمها الحكام التابعين شكلياً للإمبراطور.

بظهور النظام الإقطاعي ظهر نوع جديد من الرق يدعى "رقيق الأرض" (Serfdom)، بعد سيطرة الحكام على الأراضي من الفلاحين، تم تحويل الفلاحين إلى رقيق بعدما كانوا هم مالكين لتلك الأراضي، أي أن الرقيق هنا لم يعد بالصورة التي كان عليها في العصور القديمة، بل تم تطبيق نظام أحر مبني على علاقة بين السيد والفلاحين، وهؤلاء الفلاحين يبقون في الأرض كرقيق حتى لو انتقلت ملكية الأرض، ومن هنا ظهرت تسمية "رقيق الأرض".

الأرض من الناحية النظرية ملك للإمبراطور، ولكن الملكية الحقيقية لأسياد الإقطاعيين وهو الحكام، وتم تقسيم الأرض إلى قسمين:

• **القسم الأول:** يحتفظ السيد به لنفسه، ويلزم الفلاحون بزراعتها بدون أجر، مع تقديمهم لخدمات إضافية أخرى كخدمات في قصره.

• **القسم الثاني:** يوزع على الفلاحين، ويلتزم كل منهم بزراعة حصته والاستفادة منها ويلتزم السيد بحماية الفلاحين واصدار حكمه في قضايا التي تحدث بينهم.

النظام الإقطاعي أخذ الشكل الهرمي على رأسه الإمبراطور، ومن بعده يأتي كبار الحكام، ثم الحكام الأصغر الذين تم تنصيبهم من قبل كبار الحكام وهكذا.

3) الخصائص الاقتصادية للنظام الإقطاعي: من أجل أن تكتمل الصورة حول النظام الإقطاعي، يجب ذكر خصائصه الاقتصادية والتي نجد منها:

- التجارة بين أوروبا والعالم الشرقي ضعفت جداً، نتيجة استلاء العرب على المناطق التي كانت أوروبا تتجر معها من قبل، وعليه تميزت أوروبا في عهد الإقطاع بشبه الاكتفاء الذاتي، أي تحاول أن تكفي نفسها بنفسها.
- كان اقتصاد كل إقطاعية عبارة عن اقتصاد مغلق، لا مبادلات بينه وبين اقتصاد الإقطاعيات الأخرى.
- القطاع الاقتصادي السائد في ذلك الوقت قطاع الزراعة، والفن الانتاجي المستعمل هو الفن القديم وكذلك الآلات، والعلاقة بين مالك الأرض ورفيق الأرض التبعية.
- ظهرت الصناعة في أواخر العصور الوسطى، وذلك نتيجة لتكوين الثروة من الزراعة فبحثوا عن الصناعات القديمة، وكانت توفر هذه الصناعة من خلال الطلب عليها من قبل العميل في السوق -الجرمان قضوا على صناعة في روما، وبعد تحقيق الثراء بحثوا عنها من جديد وهي تكون في ورشات خاصة-.
- لم يكن للنقود أهمية لضعف التجارة بل كان نظام المقايضة هو السائد، هذا راجع لوجود اقتصاد مغلق من ناحية، واليد العاملة (الرفيق) أجرها متمثل في جزء من المحصول وحتى لو تحصلوا على فائض فهو يحول إلى السيد وجزء آخر لمبادلة السلع الأخرى التي يحتاجونها وهذا من ناحية أخرى.

4) مركز الكنيسة: الكنيسة في أوروبا وفي العصور الوسطى لها سلطة كبيرة، فإن كان الإمبراطور يمثل السلطة الدنيوية، فإن الكنيسة تمثل السلطة الدينية أو الروحية، هناك التقاء مصالح بين رجال الكنيسة وحكام النظام الإقطاعي.

ازدادت سيطرة الكنيسة من خلال احتكار مهنة التعليم، حتى بعد تأسيس الجامعات بعد ذلك، حيث كان الاساتذة من رجال الدين والكنيسة ترأب التعليم فيها، وكانوا يطلق على رجال الدين (يعلموا الفلسفة والقانون...) في أوروبا في القرن 10 م اسم "المدرسين"، وارتبطوا حتى ببعض الفلاسفة اليونانيين كـ "أرسطو"، ومن كبار المفكرين المسيحيين "سان توماس الإكويني" أكبر ممثل للفكر المدرسين.

ملاحظة: أخذ النظام الإقطاعي الصفة العالمية أو الدولية، أي كل التجارة بإقطاعتها تطبقه وتجسد تنظيم الإقطاع والكنيسة، مع اهتمام في الأخير بنظام الدولي الكبير التابع للإمبراطور والكنيسة.

5) الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى في أوروبا: لم يكن لدى مفكري العصور الوسطى تحليل اقتصادي بالعنى الذي حددناه من قبل، ولكن كان لديهم بعض الأفكار الاقتصادية التي تعكس الحالة الموجودة في عصرهم وتلاءم معهم، ويمكن ذكر أهم هذه الأفكار الاقتصادية فيما يلي:

1- إخضاع كافة الأنشطة بما فيها النشاط الاقتصادي للدين (المسيحي)، أي أن الفكر الاقتصادي لم يكن مستقل لذاته.

2- هناك مبادئ في الدين المسيحي تؤدي إلى بعض النتائج على النطاق الاقتصادي، ومنها:

- نادوا بالتقسيم الطبقي - بالرغم من أن هناك مبدأ ينفي هذا التقسيم الطبقي في الدين المسيحي إلا أنه يوجد مبدأ آخر يُمجده، وهو ما اصطلح عليه "تاووني" (Taweny) بالنظرية الاقتصادية للتنظيم الطبقي، أي يجب على كل طبقة أن تحصل على الوسائل الملائمة لوظيفتها وأن لا تزيد عليها، فالفلاح لا يجب أن يأخذ أكثر مما له، لأنه يجرم طبقة الدفاع مثلا من الحصول على ما يلزمها فلا تؤدي وظيفتها.
- جاء الدين المسيحي بفكرة جديدة لها أهمية اقتصادية على ما كان لدى اليونان القدمان، وهذه الفكرة تمجيد العمل وهو نبيل وإلزامي.

3- اتجاه الفكر العام حول الملكية ومن بينهم "سان توماس" بمشروعية الملكية الخاصة - الأوائل من مفكريهم نادوا بالملكية الجماعية-، وتم الاستعانة بحجج "أرسطو" في ذلك -تولد النزاعات-، غير أنها ليست الحرية المطلقة كما كانت في القانون الروماني، فالتملك عند "سان توماس" يجب أن يستخدم ملكه لصالح العام، أي أشبه بالمدير الذي يدير الأموال المملوكة له لمصلحة المجموعة.

4- يجب عدم المغلاة في السعي للحصول على الثروة المادية، بل يجب دائما الاعتدال (Moderation) فيما يتعلق بها. إن هذه الفكرة تؤدي إلى إضعاف الحافز على القيام بمشروعات اقتصادية واسعة في حالة اتباعها من قبل الناس (ركود اقتصادي).

5- النظرة إلى التجارة تمتزج فيها الموافقة بالتحذير، الموافقة لضرورة جلب السلع، والتحذير إمكانية حصول التاجر على ربح كبير لا يستحقه مما يؤدي لعدم الاعتدال.

6- نادى المدرسون بفكرة الثمن العادل (Just Price) وعلى رأسهم "سان توماس" فثمن السلعة أو أجر العامل أو ربح المنتج يجب أن تكون كلها عادلة.

7- تحريم القرض بالفائدة ويعتبر "سان توماس" أهم من كتب في هذه المشكلة واستند في ذلك بـ "أرسطو" وقرارات الكنيسة، واستدل في ذلك باهتلاك الأموال بالإستعمال، فالأموال تحتلك بإستعمال مرة واحدة كالخبز مثلا، أما الأموال التي تستعمل لعدة مرات فهي في المنازل مثلا كحالة الكراء أو البيع؛ أي أن الأموال هنا لا يمكن

السماح باستعمالها دون التنازل عن ملكيتها (أي لا تباع) هذا من ناحية، والناحية الأخرى دينية فإذا كانت النقود تدفع نظير الزمن فالزمن ملك لله، وعليه فهي غير مشروعة.

هذه تعتبر أهم الآراء الفكر الاقتصادي في أوروبا في العصور الوسطى، ومن الواضح أنها لا تحتوي تحليلاً علمياً، ولكنها تطبق مذهبي لمبادئ الدين في نطاق الثروة والاقتصاد، وكذلك يلاحظ عليها كثرة القيود التي كانت تضعها الكنيسة على النشاط الاقتصادي وتحذيرها للناس بمصولهم على الثروة والربح.

ثانياً) الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى في العالم الاسلامي

لا يقوم هو الآخر على تحليل علمي يجعل من البحث الاقتصادي علماً مستقلاً، إن المصادر التي يجب الرجوع إليها لمعرفة هذه الأفكار الاقتصادية في العالم الإسلامي هي أولاً من مبادئ الدين المتواجدة في الكتاب والسنة وأعمال الصحابة رضوان الله عليهم والفقهاء والمسلمين، وثانياً آراء الفلاسفة المسلمين، وثالثاً بعض المؤلفات التي تعرضت للمشكلات الاجتماعية والتاريخية.

1) مبادئ الدين الاسلامي: أهم ما جاء فيها من الجانب الاقتصادي نذكره فيما يلي:

1-1) الملكية: الملكية في الاسلام الملكية الخاصة، حتى أنهم بالغوا في حق التملك الفردي بالنسبة للدولة المهزومة؛ والاسلام أقر بالتفاوت بين الطبقات، وأن يكون لدولة تدخل لتحقيق هذا التفاوت.

1-2) العمل: مجد الاسلام العمل وحث عليه، ولا يجب أن تكون هناك مفاضلة بين نوع من العمل وغير من الأنواع، سواء من حيث قيمته وأهميته.

1-3) الرِّق: الاسلام أخذ موقف توفيقياً فيما يخص الرِّق؛ أي بين ما كانت تقتضيه الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعصر الذي ظهر فيه، والنزعة الانسانية (حسن معاملته وتحريره) التي يجب أن يتميز بها كل دين، وعليه نجد هناك اختلاف بينه وبين أفكار "أرسطو" التي كانت تحدم فقط الاقتصاد اليوناني.

1-4) الفائدة: حرم القرآن والسنة القرض بالفائدة "وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا"، وأرجع ذلك لسببين:

- رفض استغلال حاجة المحتاجين الذين تضطربهم ظروفهم إلى الاقتراض؛
- لا وجود في الإسلام طبقة تعيش من دخل رأسمالها دون بذل جهد، أو دون تعرض لاحتمالات الربح والخسارة في المشروعات.

الربا في الإسلام أوسع مما جاء به "أرسطو" و "سان توماس" فهو يمتد إلى أنواع أخرى من المعاملات كمعاملة سلعة بسلعة.

1-5) تنظيم السوق: نهى الاسلام عن الاحتكار، وذلك في قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ"؛ أي أن الإسلام في معاملات السوق يفضل ما نسميه اليوم بالمنافسة الكاملة-التمن يتحدد

حسب البائعين والمشتريين - دون تدخل الدولة^(*). كما أن الثمن في الإسلام يأخذ بفكرة الثمن العادل، أي أثمان السلع لا تتضرر بطرفي السوق، والأجر يكون بقدر المشقة.

(2) أفكار الاقتصادية للفلاسفة المسلمين: تأثر الفلاسفة المسلمين إلى حد ما بالفلاسفة اليونانيين فنجد:

(1-2) الفارابي: لديه تفسير اقتصادي لقيام الجماعة واستمرارها، فكل فرد لا يستطيع أن يشبع حاجاته بنفسه، ولذلك يضطر إلى تعاون مع غيره من الأفراد فتقوم بذلك الجماعة، وهو ما رأيناه لدى "أفلاطون".

(2-2) ابن سينا: رفض البطالة والتعطل، والزم كل فرد بمفئدة في مدينته، وأن أساس المبادلات ومن بعدها أساس القيمة هي المنفعة المتحصل عليها من السلعة. كما رفض القمار لأنه لا ينتج عنه منفعة.

(3) مؤلفات المتعرضة للمشكلات الاقتصادية: وجدت بعض المحاولات العلمية التي بحثت في المشكلات الاقتصادية بطريقة تحليلية لبعض الكتاب لموضوعات ذات طابع اجتماعي أو تاريخي، نخص بالذكر الباحثين "أحمد بن علي الدلجي" و "ابن خلدون".

(1-3) الدلجي: له كتاب بعنوان "الفلاكة والمفلكون" أي الفقر والفقراء، وكانت له بعض الأفكار الاقتصادية ومنها:

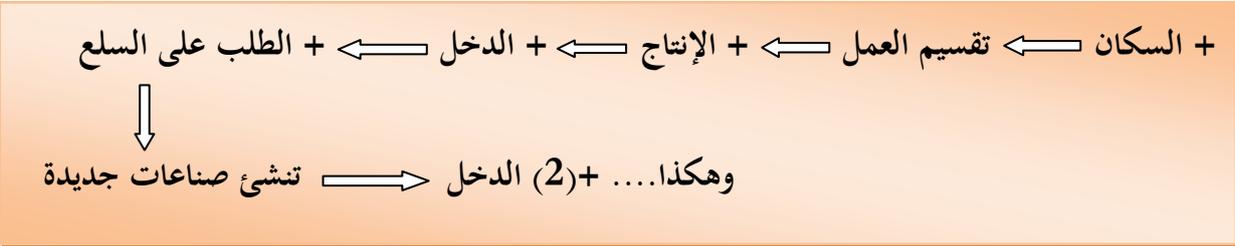
- قسم أوجه الدخل (أطلق عليه المعاش) إلى وجهين:
- الوجه الطبيعي: هو الدخل المكتسب من التجارة والزراعة والصناعة، والدخول المتأتية من أموال الوراثة وخدمات العلماء.
- الوجه غير الطبيعي: وهي الدخول المتأتية من التنجيم كتحويل المعادن إلى ذهب مثلاً.
- بين كذلك أنه لنجاح التجارة يلزمها توفر رأس مال كبير، ويوزع على سلع مختلفة، ويجب كذلك أن تكون لدى التجار القدرة على توقع أحوال السوق.
- درس عوارض الصناعة وما تسببه في حالة عدم توفرها لليد العاملة الماهرة.
- درس كذلك قلة دخول العلماء في عصره، وفسر ذلك بكثرة عرضهم الطلب عليهم المتمثل في حاجة الناس إليهم.
- بحث في الآثار والافات التي تنتج عن الفقر، وحمل الفقراء مسؤولية فقرهم بسبب تقاعسهم عن العمل.

(2-3) ابن خلدون: اشتهر بكتابه "المقدمة" ويعتبر من أول من حددوا المشكلات الاقتصادية تحديداً علمياً وحاول معالجتها بعد تحديدها بهذه الصورة. ومما تعرض له "ابن خلدون" من الناحية الاقتصادية نذكره في الآتي:

^(*): طلب بعض المسلمين النبي صلى الله عليه وسلم من أن يتدخل ويحدد ثمن بعض السلع فرفض ذلك.

- قسم السلع إلى سلع ضرورية كالغذاء، و سلع كمالية كالمركبات في عصره، وأن الطلب على هذه السلع يرجع إلى درجة التقدم العمراني.
- أدرك جيداً تأثير العرض والطلب وظروفهما المختلفة في تحديد أثمان السلع، وفي تقلبات تلك الأثمان على مستوى السلعة الواحدة وعلى المستوى العام للأسعار (إشارة صريحة للتضخم).
- بحث في أثر اختلاف ثروة الدولة على فروع الانتاج، حيث مجد الصناعة وعدم اهمالها وربط تقدمها وازدهارها بالتقدم العمراني.
- تعرض إلى التفاوت في انتاجية الأرض ودرجة خصوبتها وسبب زيادة تكلفتها.
- حلل الربح "Rent" ولاحظ أنه يتكون من الفرق بين ثمن العقارات في المناطق التي يزداد العمران فيها والعقارات في بعض المناطق الأقل عمراناً (البداية)، هذه الزيادة تولد دخل يسمى "الربح"؛ أي أن فكرة الربح كذلك مرتبطة بدرجة التقدم العمراني، والدخل الذي تحصل عليها المالك دون بذل جهد.
- إن أهم ما قم به "ابن خلدون" في بحثه الاقتصادي يمكن تسميته طبقاً لمصطلحات الحديثة "نموذجاً تحليلياً" لتطور المجتمع وتقدمه الاقتصادي، وذلك بناء على عنصرين هما: الأول تزايد السكان، والثاني مزايا تقسيم العمل، وهو ما نوضحه في المخطط الموالي.

شكل رقم (2): مخطط توطيحي للنموذج التحليلي لـ "ابن خلدون"



المصدر: اعداد الباحث

خلاصة الفكر الاقتصادي في العالم الاسلامي في العصور الوسطى، أنه كان فكراً له طابع خاص، وإن كان قريب الشبه لبعض أفكاره لما رأيناه في العالم المسيحي لنفس العصر، ولكن فيما بعد تطور الفكر الاقتصادي في أوروبا (المسيحي) تطور بصورة كبيرة، ولم يحدث تطور مماثل بالنسبة للفكر الاقتصادي للعالم الاسلامي.